وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم القانون العام

سنة ثانية ماستر . قانون إداري .
الدفعة أ

الاجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول لمقياس المؤسسات الدستورية

الجواب الأول : {06 نقاط}

تحديد الفرق بين المصطلحات التالية :

1/ الفرق بين القانون العضوي و القانون العادي

- **القانون العضوي** :هو مجموعة القوانين المحددة ذات الطبيعة الدستورية ، يكلف البرلمان بسنها وفقا لإجراءات وقواعد خاصة ، محددة في 6 مجالات، تخضع لرقابة المطابقة وجوبية من قبل المحكمة الدستورية.

- **القانون العادي** :أما القانون العادي فهو مجموعة من القواعد القانونية ،الصادرة عن السلطة التشريعية ، محدد في 30 مجال ، ولا يخضع لرقابة المطابقة .

2/ الفرق بين اقتراح القانون ومبادرة القانون

- **مبادرة القانون** : يقصد بها المرحلة الأولى لميلاد النص القانوني، والتي تكون بناءا على مشروع قانون { اذا قدمها الوزير الأول ، أو رئيس الحكومة حسب الحالة } أو بناء على اقتراح القانون .

- **اقتراح القانون** : وهي مبادرة القانون المقدمة من قبل الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة .

3/ الفرق بين مخطط عمل الحكومة وبرنامج الحكومة

مخطط عمل الحكومة : وهو المخطط الذي يعده الوزير الأول ، يطبق به البرنامج الرئاسي الذي يعرضه على مجلس الوزراء .

أما برنامج الحكومة : هو برنامج يعده رئيس الحكومة في حالة ما أسفرت الانتخابات التشريعية على أغلبية برلمانية غير الأغلبية الرئاسية.

الجواب الثاني{ 04} :

الاجابة بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ

1/ خطأ ، التصحيح : يعتبر الاستجواب ألية رقابية فعالة في يد السلطة التشريعية تثيره في اية المسائل ذات أهمية وطنية و كذا عن حال تطبيق القوانين .

2/ صحيح

3/ خطأ ، التصحيح : تعتبر دعوى التعويض من بين دعاوى القضاء الكامل.

4/ خطأ ، التصحيح : يبدي مجلس الدولة رأيه فقط في المبادرة التشريعية المقدمة من قبل الحكومة .

الجواب الثالث {10 نقاط } :

تكون الاجابة وفقا للمنهجية التالية:

مقدمة :

- يتم التطرق فيها للدفع بعدم الدستورية بالإضافة إلى الشروط الشكلية و الموضوعية .{02 نقطتين }

العرض :

التطرق للشروط الشكلية كالتالي: {03 نقاط }

- تقديم مذكرة مكتوبة و منفصلة ومسببة.

- اثارة الدفع بعدم الدستورية امام الجهات القضائية المختصة .

- إثارة الدفع بعدم الدستورية من قبل أحد أطراف النزاع.

ثم التطرق للشروط الموضوعية : {04نقاط }

- تعلق الفصل في النزاع القائم عل تطبيق حكم تنظيمي او تشريعي .

- إنتهاك النص التنظيمي المطعون فيه للحقوق والحريات المضمونة دستوريا.

- عدم سبق رقابة المحكمة الدستورية عل النص التنظيمي.

- توفر شرط الجدية.

الخاتمة : تقديم حوصلة بسيطة للموضوع {01 نقطة }